

الحرف 29

waha2waha@hotmail.com

ذعار الرشيدى



الحربىن وجامعة
تحضير الأرواح!

وجه النائب الفاضل د.جمعان الحربىن حزمة أسئلة تحورت في مجملها حول الجامعات الخاصة، وحدد أسئلته عن نوعية التعليم المقدم وطاقتي التدريس في كل جامعة وشهادات المحاضرين، وهي حزمة أسئلة مستحقة جاءت من نائب متخصص في التعليم. واليوم ساكشف جزءاً عرفته بالصدفة عن عالم الجامعات الخاصة في البلاد.

والله إني أعرف كل شيء في هذا البلد يمكن أن يحدث سواء بالواسطة أو التحايل أو الاستعانة بنافذين، ولكن لم أتصور أن معالجة شعبية تدعي القدرة على استدعاء الأرواح يمكن أن تدير جامعة خاصة غير معترف بها لا في التعليم العالي بل ولا في أي بلد في العالم، ومع هذا، تقدم خدماتها للطلبة تحت اسم وبعصر وزارة التربية والتعليم العالي، وتخرج منها العشرات بل المئات واكتشفوا ان شهاداتهم التي حصلوا عليها ليست بأكثر من شهادة «دورة تدريبية» أي أنهم دفعوا عشرات الآلاف من الدنانير أملاً في الحصول على شهادة جامعية وإذ بهم ينتهون بحصولهم على مجرد شهادة دورة تدريبية غير معترف بها.

والمسؤولية تقع على عاتق التعليم العالي، لا، بل على الحكومة بأكملها التي سمحت بهذا الخطأ وأن يستمر ويخسر المئات سنوات من مستقبلهم بسبب عدم جدية الرقابة بل عدم وجودها على مثل هذه المؤسسة. أتمنى من وزير التربية والتعليم العالي د.نايف الحجرف الذي عرف بنهجه العملي الإصلاحى أن يتدخل وبأسرع ما يمكن لفتح باب بعض الجامعات الخاصة وخاصة تلك التي تعمل تحت اسم جامعة وهي لا تقدم حتى شهادة جامعية في الطبخ.

والأمر كما وجدته وعرفته، أيقنت بأننا نعيش في فوضى إدارية بل في فلتان قانوني لا مثيل له في أي دولة في العالم أجمع، فكيف لمؤسسة تجارية أن تفتح جامعة وهمية في البلد وتسكت عنها جميع الجهات الرسمية في الدولة وتغض الطرف عنها بل تسمح لها بالاستمرار رغم أنها خرقت كل الأعراف؟! القانون أولاً وأخيراً، وعاصفة الفوضى يجب أن تتوقف بقرار حازم بإغلاق الجامعة ومحاسبة القائمين عليها وإحالتهم للتحقيق كما انه يجب إحالة كل مسؤول عن مثل هذا الفلتان التعليمي سواء كان من التربية أو التجارة أو أي جهة أخرى رخصت وسمحت لهذه الجامعة بسحب الملايين من الطلبة دون وجه حق.

توضيح الواضح: عندما قلت ان تلك الجامعة تديرها متخصصة في تحضير الأرواح لم أبالغ وهي لا تحمل أي شهادة جامعية ومع هذا تدير جامعة طويلة عريضة!

بدون نظارة

www.abdullahalsaleh.com

عبدالله محمد الصالح



بعثات مؤسسية
الكويت للتقدم
العلمي لغير الكويتي!

أخاطب كل شاب كويتي طموح، يرغب في مواصلة تعليمه العالي. بعد أن نغدت مقاعد الجامعة. وجفت منابع الابتعاث الخارجي عن طريق برنامج الأوفست. أن أعلن له عن فرصة ذهبية أخرى تذهب أدرج الرياح أمام مرأى من طوابير الانتظار لطلب العلم والمعرفة.

أقدمت مؤسسة الكويت للتقدم العلمي على التعاون مع جامعة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية من خلال إنشاء برنامج مشترك ينظم الدورات التدريبية والندوات الدورية وأيضاً منح الدكتوراه بمعنى التكفل برسوم الدراسة. وبعد أن علمت عن هذه المنحة هاتفت البرنامج في لندن وتحدثت مع المسؤول فقال لي: أنت مستوفي الشروط بالكامل. فاستبشرت خيراً. ثم قال: لكن هناك مقدمين آخرين. فقلت: بين أبناء وطني نغفر بالتنافس. فرد بامتعاض: المنحة هي لكافة الجنسيات ونحن نختار من بينهم وأنت الكويتي الوحيد وقد لا تكون من نصيبك. هنا أصبت بشبه إغواء. كيف تخصص أموال الأجيال القادمة لغير الكويتي ونحن في الكويت نعانى من أزمة قبول في جامعة الكويت. كيف بالله على المسؤولين في المؤسسة أن يظنوا في تخصيص منح دكتوراه لغير الكويتي أننا سنستفيد منها. رجاء لا تعلقوها بحجة «تريد البحث العلمي الرصين لنستفيد منه» لأن كل باحث كويتي يعلم أن أبحاثه ستبورج في رفوف المكتبات حتى تكون خلفية جميلة لصورة تذكارية.

أقول ما تسمعون وأنا لا أطلب شيئاً لنفسي إنما لأبناء وطني. وبناء وطني. وناشد الإخوة المهتمين بشأن المال العالم. التحقيق والتنقيب عن كل الجهات الحكومية التي تتعاون مع الجامعات الخارجية لأغراض الابتعاث وما إلى ذلك، حتى نحصر هذه الأموال وتوجه إلى بناء سواعد الوطن. وأخيراً فإن لب الابتعاث في مثل هذه الجامعات هو لبناء الجسور مع الطلبة المهيئين لأن يكونوا سادة في بلدانهم. فعلى الأعراف في المؤسسة النظر إلى أبعاد أخرى حين يضعون خطة الابتعاث. ولا أدل من قائمة رؤساء الدول والوزراء التي تزين بها مداخل الجامعات العريقة على أن من ينضم إلى مقاعدها يتغير حاله ويتسع كرسيه!

م 36

a.alsalleh@yahoo.com

عبدالهادي الصالح



لماذا فرجوا
برفض تعديل
المادة 79!؟

أنا أزعج ان هناك قطاعا كبيرا من المواطنين ارتاحوا جدا من رفض صاحب السمو الأمير المقترح النيابي لتعديل المادة 79 من الدستور بحيث «لا يصدر قانون إلا اذا أقره مجلس الأمة وصدق عليه الأمير وكان موافقا للشرعية الإسلامية» وذلك للأسباب المذكورة في كتاب الرفض الى مجلس الأمة ونشر في الصحف المحلية الخميس الماضي.

لكن لماذا هذا الارتياح بل وصفه النائب عدنان المطوع في تصريح صحافي بأن رفض سمو الأمير «أتلج صدور أهل الكويت» هل أصبح رفض أي مشروع ينسجم مع شريعة رب العالمين مدعاة للارتياح؟! والقرآن الكريم يصف من لم يحكم بما أنزله الله فأولئك هم الكافرون، هم الظالمون، هم الفاسقون! هل أصبح هؤلاء المرتاحون كفرة، ظلمة، فسقة؟! حاش لله ان يكونوا كذلك بل جلهم من المتدينين الذين يتقون الله في أقوالهم ومواقفهم، بل يدعمون بحماس كل المشاريع الإسلامية في العالم ويغضبون لكل من تسول له نفسه المساس بالإسلام رموزا وشعائرا، والمواقف تتحدث عن ذلك تجاه الدنمارك ورسومها الكاريكاتورية السمجة تجاه النبي ﷺ، وتجاه فرنسا التي منعت حجاب الفتيات في المدارس، وفي المواقف السياسية يدعمون حركة حماس الإسلامية في غزة والمقاومة اللبنانية (حزب الله).

ويدعمون تطبيق الشريعة الإسلامية على الحياة عامة في الجمهورية الإسلامية في إيران وفي

موريتانيا وباكستان واندونيسيا.. إلخ ما دامت الشريعة تطبق بشكل عادل ضمن احترام التعددية الإسلامية التي تراعي المدارس الإسلامية بتقدير لحرية الإنسان الدينية في ظل الضوابط المعقولة. ان أسباب التحفظ تجاه المشاريع التي يطرحها بعض النواب عندنا هنا في الكويت تحت الصفة الإسلامية لكونها هي مشاريع لا ترقى الى ثقة جميع الكويتيين بأنها تستهدف بالفعل الشريعة الإسلامية بكل مدارسها المذهبية التي يتعبد من خلالها أهل الكويت، فأغلبها مشاريع تثير الخوف والقلق لأن ممارسات وسلوكيات فكر هؤلاء ومرجعياتهم الدينية التي ما فتئوا يرددونها تكشف عن ثقافة إقصاء الغير وإلغائه، بل وتدمير المشاريع الإسلامية المخالفة لأرائهم ومبنياتهم، هكذا في مناهج التربية الإسلامية التي تنهم زوار القبور بعيدة القبور! وتصادر حقهم الدستوري في تعمير المساجد المناسبة لهم وتحرمهم من إقامة المراكز القرآنية والتبليغية على حد سواء التزاما بمبادئ المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص، هي التي تحجم من إعلامهم الإسلامي، هذه الثقافة هي التي تشجع على الآراء المتطرفة التي تثير الفتنة الطائفية كلما حل هلال شهر محرم استشهد الإمام الحسين عليه السلام على ان عاشوراء يوم فرح وسرور! هذه الثقافة التي توزن المواقف السياسية الخارجية الإقليمية ضمن معايير مزدوجة طبقا لدواعي النصر الطائفية، هذه الثقافة التي استغلت مؤرخا

رخصة وزارة الأوقاف بعدم تسجيل الخطب ليرد أحدهم خطبة ملؤها الحقد الطائفي البغيض، فكيف يأمن هؤلاء المواطنون على أنفسهم ودينهم من مثل هذا الطرح التصادمي؟

هذه المواقف كلها عندما تخرج من أصحاب مقترحات التعديلات الدستورية والقانونية التي ظاهرها تطبيق الشريعة الإسلامية لكن باطنها العذاب الأليم هي التي تجعل شرائع من المجتمع الكويتي تضع يدها على قلبها خوفا وهلعا على سلامة البلاد من الصدام الطائفي! وهذا ما أشار اليه بكل وضوح كتاب سمو الأمير في احد مسببات رفض مقترح النواب المشار اليه بقوله «ان الأخذ بالاقتراح المقدم لتعديل المادة 79 من الدستور يؤدي الى إثارة الخلافات السياسية وإثارة الفتن الطائفية المذهبية مما يهدد الوحدة الوطنية..» ثم ضرب أمثلة على ذلك مع تجربة الخلاف الكبير حول مشروع قانون الزكاة ومشروع قانون تغليظ العقوبات على جرائم المساس بالذات الإلهية والرسول الكريم ﷺ.. إلخ، وهي كلها مشاريع ظاهرها الرحمة ولكن تفاصيلها وما سوف يسفر عنه التطبيق الواقعي يكمن فيها الشيطان الرجيم! انه يلزم لتطبيق الشريعة ان تلغى الثقافة الاقصائية وان تعمل لمحاربة الاستبداد الفكري وان تحل بدلا منه ثقافة التعددية الإسلامية وان الكويت تتسع للجميع مثلما اتسع الاسلام لكثرة مدارسها ومذاهبها.



مجرد رؤية

سعد عطية الحربي



قبل الاصطاف

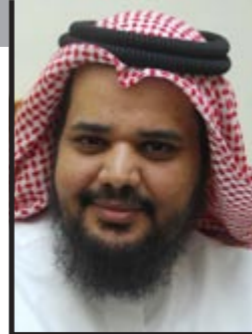
ولد مجلس التعاون بثمانينيات القرن الماضي وذلك على ما يبدو للتحوف من حرب الخليج الأولى والمستقبل المجهول لما سوف تخلفه وبما انه ردة فعل على وضع حرب تم انشاء درع الجزيرة من هذا المجلس دون تحديد مهام تلك القوات تفصيلا الا انه كانت النية من إنشائه حماية كيان دول الخليج، وبعد نهاية حربي الخليج الأولى والثانية وانقشاع غمامتيهما واستقرار المنطقة نسبيا أصبح وجود درع الجزيرة والتعاون الدفاعي المشترك ليس له أهمية تذكر وذلك لانتشار القواعد الأجنبية على طول الخليج العربي بجانب المعاهدات الأمنية المشتركة.

وبما اننا أمة رد فعل فقد عاود عمل التعاون

البعث الثالث

@humod2020 - qlm97@hotmail.com

حمود ناصر العنبي



حرب الشوارع

بعد خروجه من المستشفى، ذهب لبيته، وكلمات الطبيب مازالت ترن في ذهنه: الحمد لله أننا تداركنا الأمر يجب أن ترتاح.. يستلقي على فراشه بجسده المتضائل، ويبدأ موجة من مصارعة الألم، عله يظفر بلحظة هدوء من بين هذا الزخم من الأوجاع لينام، وبعد غنم لحظة من هدوء مع مساحة منقطعة من ضمور الألم، كسقف أدنى ليتمكن من الرقاد، يغفو ذلك المسن المسكين، كم عانى هو والكثير ممن هدت كواهلهم صروف الحياة وما أكثر الخطوب والجراحات التي مرت عليه خلال شريط حياته الطويل، على اليوم بحاجة لكل ما يجعله مرتاحا من عناية وتقدير واهتمام، يسترخي مستندا على ذراعه الناحل ليستدعي النوم.

فجأة... تتطاير كل تلك المحاولات التي بناها الرجل ليصل إلى درجة متواضعة من الاسترخاء.. بصوت مركبة شاب أحرق لا يرى في الكون كله سوى متعته فقط، قد أيقظن ذلك المسن، بأزيز سيارته التي يتروح بها على اكتاف الطريق، وبلحظة غضب قال المسن المريض: «عساك ما ترجع سالم» ليسمع ارتطام المركبة الذي أودى بحيات الشاب، ليصارع الشيخ من جديد آلام الحسرة على ما حدث فوق كل أوجاعه. إنه هوس «التفحيط» أوقع لعبة تسقط الشباب من قمة المروءة إلى درك السناجحة.. ولا «قحفية» حتى يأمن الناس كم تمنيت نوما هانئا لكبار السن والمرضى، كم تمنيت انتهاء مسلسلات الفزع لدى الأطفال، كم

تمنيت ذلك القانون الذي سبقنا به رجال الإمارات لردع كل سفیه وهو «كبس كل سيارة» لئلا يمارس ما أسماه «بالتفحيط». أشاهد بعضهم بكل جراءة أوقف الطريق لينتشي بحركاته التافهة ظنا منه أن الكل قد انبهر بمهارته في القيادة، ولا يعلم أنه عطل الناس وأقلق السكان، وأنهمرت عليه «الدعاوى»، وهو في سكرته يهيم أعجب من استمرار هذا المسلسل من المهارات الشبابية، ولا رادع لهم؛ رغم الحوادث والوفيات لا رادع لهم هذه الممارسات تحتاج الى قانون صارم لا يدخل فيه «بشت» ولا «قحفية» حتى يأمن الناس ويرتاح المريض والمسن وتخمد حروب الشوارع. والله من وراء القصد والسلام نعم الختام.